A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/914
S/21089
16 January 1990
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٣٩ من جدول الاعمال
قضية فلسطين

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ موجهة
إلى الامين العام من رئيسة اللجنة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

بصفتي رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أود أن أوجه انتباهكم على أعجل نحو إلى التصاعد الجديد في القمع الذي تمارسه إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، ضد الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة .

وهذه الرسالة التي وجهتها إليكم بتاريخ ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ (A/44/851 S/21009) ، ازداد مرة اخرى عدد الفلسطينيين الذين قتلوا او جرحوا . ويفيد تقرير اصدره مؤخرا مشروع قاعدة البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان للفلسطينيين ، بان ٨٢٣ فلسطينيا ، ربعهم من الاطفال الذين لم يتجاوزوا سن ١٦ عاما ، قُتلوا بين كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بداية الانتفاضة ، و ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وتفيد صحيفة "الفجر" الصادرة في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، بان ٣٨ فلسطينيا من بينهم ١٠ اطفال لم يتجاوزوا سن ١٧ عاما ، قتلوا على أيدي الجيش الإسرائيلي خلال شهر كانون الاول/ديسمبر .

وفي ١٤ كانون الاول/ديسمبر ، اشارت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية إلى أن ذراع الرضيع ، وهو رضيع يبلغ من العمر ٢٣ يوما ، من قرية اليمون (الضفة الغربية) توفي نتيجة الاختناق ، حسب نتائج تشريح الجثة التي نشرها الجيش . وتدعم نتائج التشريح تأكيدات الام التي اعلنت ان الرضيع توفي بسبب الاختناق اثناء اقتحام الجنود الإسرائيليين المنزل إذ قاموا قبل الفجر بقليل وليس بسبب قسوة المناخ ، مثلما ذكر الجيش الإسرائيلي .

ومن جهة اخرى ، اشارت صحيفة 'جيروزاليم بوست' في ٢٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، إلى أن طبيبين شرعيين توصلا إلى نتيجة مفادها ان خالد الشيخ علي ، من غزة ، توفي قبل أسبوع في سجن شين بيت (جهاز الامن) نتيجة للضرب وليس نتيجة سكتة قلبية ، كما قال القائد العسكري لغزة لاسرته . وكان محامون إسرائيليون متخصصون في الدفاع عن الحقوق المدنية ، وكذلك محامون من غزة كانوا طلبوا إجراء ذلك التشريح لجثة ، يشتبهون في أن سبب هذه الوفاة ، وهي الثالثة من نوعها في غزة ، يمكن أن يكون التعذيب الذي جرت ممارسته خلال التحقيق الذي أُجري في سجن شين بيت .

وأعلنت هيئة العفو الدولية ، في نشرتها لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أنها "تخشى أن تكون الحكومة الإسرائيلية قد سمحت ، بل وشجعت ، بإعدام الفلسطينيين خارج الإطار القضائي ، من جانب قواتها ، بهدف المساهمة في السيطرة على الاضطرابات أثناء الانتفاضة في الاراضي المحتلة" . واعلنت هذه المنظمة عن قلقها "لان توجيهات السلطات تسمح ، فيما يبدو ، بالاغتيال غير المبرَّر للاشخاص الذين يشتركون في انشطة لا تعرض بالضرورة أرواحا للخطر ، وكذلك الاشخاص الذين جلّ ما اقترفوه من جرم هو ارتداء القناع" .

وتتواصل ايضا ممارسة عقوبات جماعية قاسية ، وبصفة خاصة ضد الاسرة . فقد أشارت صحيفة 'جيروزاليم بوست' ، في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، إلى انه تم تمديد أمر عسكري بإغلاق الجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، لفترة ثلاثة اشهر أخرى . والجامعات مغلقة منذ شهر شباط/فبراير ١٩٨٨ بأمر من الجيش . وبالإضافة إلى ذلك ، تفيد صحيفة 'نيويورك تايمز' الصادرة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، بأن الجيش الإسرائيلي أعلن انه سيصادر ممتلكات آباء الاولاد الفلسطينيين الذين يرمون الحجارة على الجنود أو سيأمر بإغلاق منازلهم بالشمع الاحمر . ويُذكر أن متحدثا باسم الجيش الإسرائيلي أعلن انه "يمكن ، في حالة عدم دفع كفالة ، مصادرة الاشياء الثمينة أو ختم إحدى الغرف بالشمع لفترة معينة" . وكان الجيش قد حاول ، في السابق ، ردع هؤلاء الاولاد بفرض غرامات مالية على آبائهم ، وأيضا بإصدار الامر بإلقاء القبض عليهم وحبسهم .

وإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير المشروطة ، إذ تشعر بالجزع الشديد إزاء هذه الاعمال القمعية الخطيرة للغاية التي لا تفتأ تتزايد ، وزيادة الخسائر في الارواح ، تعيد ، مرة أخرى ، عن أسفها لاستمرار السياسات والممارسات القمعية التي تتبعها إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، والتي تمثل

بالالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، وتتنافى مع أحكام قرارات مجلس الامن والجمعية العامة . وترى اللجنة أن من الضروري ان يتخذ مجلس الامن تدابير عاجلة ترمي إلى ضمان توفير حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين ، مثلما طلبت الجمعية العامة في قراريها ٤٣/١٣٢ المؤرخ في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، و ٤٤/٢ المؤرخ في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . وستكون اللجنة ممتنة غاية الامتنان لكم وكذلك لجميع هيئات الامم المتحدة ، إذا ما اتخذتم التدابير الملائمة قصد تخفيف المعاناة التي يلقاها المدنيون الفلسطينيون العزّل ، وبوجه خاص النساء والاطفال ، تحت الاحتلال .

وتؤكد اللجنة مرة اخرى على الضرورة الملحة لتحقيق التقدم في البحث عن تسوية شاملة وعادلة لقضية فلسطين ، وفقا للمبادئ التي اكدتها الجمعية العامة من جديد في قرارها ٤٤/٤٢ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وتكرر النداء الذي وجهته إليكم وإلى جميع الاطراف المعنية ، بهدف مضاعفة الجهود في جميع الميادين لبلوغ هذا الهدف الاساسي .

وفي النهاية ، ساكون ممتنة لو تفضلتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٩ من جدول اعمال دورتها الرابعة والاربعين ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) ايسا كلود دياللو
رئيسة اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

- - - - -